جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي-
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

المستوى: ثالثة ليسانس
التخصص: اقتصاد نقدي ومالي
بتاريخ: 2025/05/15
المدة: ساعة ونصف

امتحان الدورة العادية في مقياس "النظام المالي والبنكي الجزائري"

الجزء الأول: (12 نقطة)

س1: شهدت الدولة الجزائرية عدة تطورات في ظل الظروف السياسية، الاقتصادية وحتى التكنولوجية... الوطنية منها والعالمية. فيما تمثلت أبرز هذه التطورات؟ وما هو تأثيرها على السياسة المالية والمنظومة المصرفية؟

س2: ما هو أول تشريع أطر النظام المصرفي الجزائري؟ وهل تم تعديله أو إلغاءه؟ (مع التعليل)

س3: وضح وفق مخطط آلية عمل التمويل المباشر ضمن النظام المالي (مع الشرح).

س4: عرفت الصيرفة الإسلامية ضمن التشريع الجزائري تطورا ملحوظا. قدم تفسيرا لذلك.

س5: نميز بين نوعين من الاقتصاديات ضمن النظام المالي. أيهما أكثر نشاطا ضمن النظام المالي الجزائري؟ (مع التعليل)

س6: سعت الجزائر ومازالت تسعى إلى تعزيز الاستقرار المالي والمصرفي وتجسيد الحوكمة البنكية والمالية. اشرح كيف ذلك.

الجزء الثاني: (08 نقاط)

اجب بـ "صحيح" أو "خطأ" مع تصحيح الخطأ:

1. **يعتبر القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم للقانون 88-01 .**
2. **تماشيا مع تبني اقتصاد السوق نهاية التسعينات، وفي إطار إنشاء بورصة الأوراق المالية في الجزائر، تم تكييف القانون التجاري عن طريق المرسوم التنفيذي 10/93 المعدل للأمر 59/75 والمتضمن القانون التجاري.**
3. **تبنت الجزائر السياسة النقدية غير التقليدية بموجب القانون 90-10 وذلك على خلفية انخفاض أسعار البترول.**
4. **في إطار مراقبة ومتابعة حسن سير عمل البنوك التجارية والمؤسسات المالية أوكل المشرع الجزائري هذه المهمة لمجلس النقد والقرض.**
5. **تنوعت إيرادات الخزينة العمومية في الجزائر بين نوعين من الإيرادات: إيرادات المحروقات والإيرادات الضريبية.**
6. **يتكون سوق بورصة الجزائر إلى غاية مارس 2025 من 06 شركات مدرجة في سوق سندات رأس المال، و02 مؤسسات صغيرة ومتوسطة في سوق سندات الدين.**
7. **من مكونات الجهاز المصرفي الجزائري الحالي 6 بنوك عمومية، تم خوصصة بنكين هما البنك الخارجي الجزائري وبنك التنمية المحلية.**
8. **تعد مؤسسات رأس المال المخاطر من الوسطاء الماليين، إذ تمارس نفس نشاط البنوك التجارية، من خلال تمويل المؤسسات الكبيرة، بالإضافة إلى تقديم استشارات مالية.**

انتهـــــى

جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي-
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

المستوى: ثالثة ليسانس
التخصص: اقتصاد نقدي ومالي

الإجابة النموذجية لامتحان الدورة العادية في مقياس "النظام المالي والبنكي الجزائري"

	الجزء الأول	التنقيط
1	**شهدت الدولة الجزائرية عدة تطورات في ظل الظروف السياسية، الاقتصادية وحتى التكنولوجية... الوطنية منها والعالمية.** **تمثلت أبرز التطورات في:** ✓ **السياسية:** الاستقلال السياسي سنة 1962؛ ✓ **الاقتصادية:** تبني اقتصاد السوق سنة 1990؛ ✓ **التطورات التكنولوجية والرقمنة.** **التأثير على النظام المصرفي الجزائري:** تمثل في: مرحلة المنظومة البنكية الوطنية (1962-1990)، ثم مرحلة المنظومة البنكية المنفتحة (1990-2023)، ثم مرحلة عصرنة المنظومة المصرفية (2023- يومنا هذا). **التأثير على السياسة المالية:** ✓ مرحلة الاقتصاد المخطط 1962-1989؛ ✓ السياسة المالية في ظل الإصلاحات 1990-1998؛ ✓ مرحلة البرامج التنموية 1999-2014؛ ✓ مرحلة الرؤية الإستشرافية لمسار المخطط الخماسي 2015-2019. ✓ ...	01 01 01
2	**أول تشريع أطر الجهاز المصرفي الجزائري:** هو قانون 12/86 المتعلق بنظام البنوك والقرض، وذلك في ظل النظام الاشتراكي. حيث من خلال قانون 12/86 تم إعادة هيكلة مؤسسات القطاع البنكي وكذا تأطير النشاط البنكي. **تم تعديل التشريع القانوني السابق بالقانون 06/88 على خلفية صدور القانون 01/88 المتعلق بالقانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية. كما تم إلغائه فيما بعد** بصدور **قانون النقد والقرض 10/90 والصادر بتاريخ 1990/04/14.** وذلك تماشيا مع متطلبات اقتصاد السوق وتحرير القطاع المصرفي الجزائري. والانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق.	01 02
3	**التوضيح وفق مخطط آلية عمل التمويل المباشر ضمن النظام المالي (مع الشرح).**	

	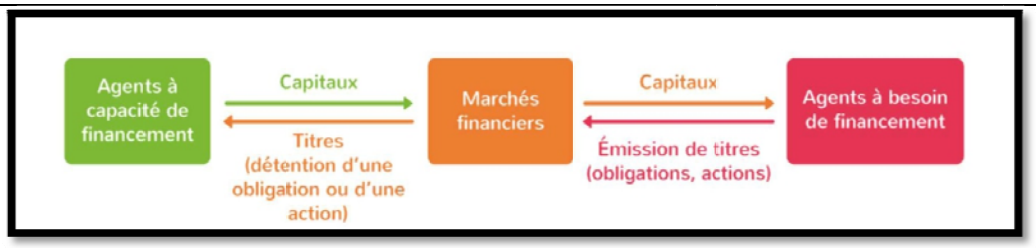 يجتمع المتعاملون ذوي الاحتياجات/القدرات التمويلية بشكل مباشر، دون وساطة، و يتم تبادل النقود (رأس المال). حيث يقوم المتعاملون الذين يرغبون في التمويل بإصدار الأوراق المالية (الأسهم والسندات). يتم تقسيم السوق المالي إلى قسمين: سوق النقد وسوق رأس المال.	01
4	**عرفت الصيرفة الإسلامية ضمن التشريع الجزائري تطورا ملحوظا.** وذلك من خلال القوانين والتشريعات المتمثلة في **النظام 18-02** ثم **النظام 20-02** الذي ألغى النظام 18-02 والمتعلق **بالشبابيك الإسلامية**، وأخيرا **التأطير الشامل للصيرفة الإسلامية من خلال القانون النقدي والمصرفي 23-09.**	02
5	**نميز بين نوعين من الاقتصاديات ضمن النظام المالي هما: اقتصاديات المديونية واقتصاديات السوق المالي.** **الأكثر نشاطا ضمن النظام المالي الجزائري: اقتصاديات المديونية** وذلك بسيطرة التمويل المباشر الذي يسند **للنظام البنكي** فيه المسؤولية الأولى في تمويل الاقتصاد، وهو النظام المالي الموجه من قبل البنوك.	02
6	**سعت الجزائر ومازالت تسعى في إطار العولمة إلى تعزيز الاستقرار المالي والمصرفي وتجسيد الحوكمة البنكية والمالية. وذلك من خلال** تكييف القوانين والتشريعات مع مقررات لجنة بازل، منها قانون النقد والقرض 10/90 والتعديلات المرافقة له (الأمر 01/01، الأمر 11/03، الأمر 04/10)، وصولا إلى القانون النقدي والمصرفي 09/23. ومن هنا يبرز دور اللجنة المصرفية في الوقوف على مدى الالتزام بالقواعد الاحترازية ضمانا لسلامة القطاع المصرفي الجزائري.	01
المجموع		12 نقطة

	الجزء الثاني	التنقيط
1	- خطأ - ألغى القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض القانون 88-06 .	01
2	- خطأ - تماشيا مع تبني اقتصاد السوق بداية التسعينات، وفي إطار إنشاء بورصة الأوراق المالية في الجزائر، تم تكييف القانون التجاري عن طريق المرسوم التنفيذي 08/93 المعدل للأمر 59/75 والمتضمن القانون التجاري.	01
3	- خطأ - تبنت الجزائر السياسة النقدية غير التقليدية بموجب القانون 17-10 وذلك على خلفية انخفاض أسعار البترول.	01
4	- خطأ - في إطار مراقبة ومتابعة حسن سير عمل البنوك التجارية والمؤسسات المالية أوكل المشرع الجزائري هذه المهمة للجنة المصرفية.	01
5	- خطأ - تنوعت إيرادات الخزينة العمومية في الجزائر بين 3 أنواع من الإيرادات: إيرادات المحروقات، الإيرادات الضريبية والإيرادات غير الضريبية.	01
6	- خطأ - يتكون سوق بورصة الجزائر إلى غاية مارس 2025 من 08 شركات مدرجة في سوق سندات رأس المال. (06 شركات كبيرة و02 مؤسسات صغيرة ومتوسطة).	01
7	- خطأ - من مكونات الجهاز المصرفي الجزائري الحالي 7 بنوك عمومية، تم خوصصة بنكين هما القرض الشعبي الجزائري وبنك التنمية المحلية.	01
8	- خطأ - تعد مؤسسات رأس المال المخاطر من الوسطاء الماليين، إذ تمارس نفس نشاط بنوك الأعمال، من خلال تمويل المؤسسات الناشئة، بالإضافة إلى تقديم استشارات مالية.	01
المجموع		08 نقاط

انتهى